بيان معالي الاستاذ/ عثمان حسين فايد مجلي

وزير الزراعة والري عضو مجلس محافظي الايفاد

أمام الدورة الحادية والاربعون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية

روما :13–14 فبراير 2018م

السيد رئيس مجلس المحافظين

السيد جيلبيير انغبو رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود

السيدات والسادة

يسرني أن أتحدث إليكم باسم حكومة الجمهورية اليمنية في اجتماع مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية في دورته الحادية والاربعون ، حيث يأتي هذا الاجتماع في ظل اوضاع استثنائية تعيشها بلادنا جراء الانقلاب العسكري لمليشيات الحوثي منذ سبتمبر 2014 فهناك عدد 21.2مليون شخص في حاجة الى المساعدات منهم 17.8 مليون غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية وهناك 8.4 مليون شخص مهددون بخطر المجاعة بزيادة قدرها 24% عما كان عليه في العام 2017م . ويفتقر 19.4 مليون شخص الى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (حيث لا يستطيع 9.8 مليون من الوصول الى المياه بسبب النزاع) ، فيما يظل 14.1 مليون شخص دون رعاية صحية كافية . اضف الى ذلك ان 2.7 مليون شخص على الاقل قد فروا من منازلهم الى مناطق اخرى داخل اليمن او الى بلدان اخرى.

اضافة الى هذه الارقام الصادمة يقدر شركاء التغذية ان اكثر من ثلاثة مليون من الاطفال والنساء والحوامل والمرضعات يعانون من سؤ التغذية الحاد وبحاجة للعلاج اضافة الى الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد في الغذاء 1.8 مليون ، وهذا يعني ان احتمال وفاتهم اعلى تسع مرات مقارنة بنظرائهم من الاطفال. وقد تركت التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العام الماضي أثراً سلبيا مزدوجاً على الحياة المعيشية للسكان متمثلاً في انخفاض القوة الشرائية بسبب تصاعد الأسعار من جهة، وفقدان الوظائف من جهة أخرى، الأمر الذي يقود لزيادة شدة الفقر بين الأسر الفقيرة وكذلك انزلاق الكثير من الأسر تحت خط الفقر.

وكذلك ادت الأزمة الأخيرة التي شهدتها بلادنا الى وقف عجلة الاقتصاد الوطني لمدة أكثر من ثلاثة اعوام تأثر من جراها القطاع الزراعي حيث تلفت الكثير من المحاصيل الزراعية ولاسيما المحاصيل الموسمية وذلك لانقطاع مادة الديزل وتوقف كثير من الآبار وصعوبة التسويق للمنتجات الزراعية نتيجة للأوضاع الأمنية السيئة قد ألقت بضلالها على الأمن الغذائي وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

وبحسب التقارير المتوفرة حول الوضع الاقتصادي حاليا فأنه اسوأ مما كان علية قبل الحرب ويرجع ذلك بشكل اساسي الى عجز الموازنة العامة الامر الذي ادى الى خفض النفقات الحكومية وتأخر رواتب موظفي الحكومة او عدم توفرها تماما منذ شهر سبتمبر 2016 م وانهيار نظام الحماية الاجتماعية وازمة السيولة من العملة المحلية وانخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار ونفاذ احتياطات البنك المركزي وكان للانهيار الاقتصادي اثره الكبير على الامن الغذائي بجميع ابعاده وخصوصا توافر الغذاء والوصول اليه.

وزاد من سوءً الأوضاع، تجميد معظم مشاريع البرنامج الاستثماري العام للدولة، وتعليق كثير من المانحين للقروض والمساعدات الخارجية.

إن هذه التحديات الاستثنائية بالإضافة إلى ما تعانيه اليمن من شحة في الموارد الطبيعية المتمثلة في قله المياه وانخفاض إنتاجية النفط والزيادة في عدد السكان و محدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وصغر حجم الحيازات الزراعية وان هناك ما نسبته 85% من الاسر الزراعية بحاجة الى الدعم.

السيدات والسادة

ونحن في القطاع الزراعي الاكثر ارتباطا بالسكان حيث يعتمد علية اكثر من 75 % من اجمالي عدد السكان في معيشتهم ويقوم بتشغيل اكثر من 50% من اجمالي القوى العاملة ويغطي جزء كبير من احتياجات السكان الغذائية ونطلب من مؤتمركم الموقر ان يقف معنا في حماية هذا القطاع من التدهور ومساعدة المعتمدين عليه في الحفاظ على سبل العيش لهذا السواد الاعظم من السكان من خلال توفير البرامج والمشاريع الطارئة والتنموية وكذلك الحفاظ على الثروة الحيوانية من الانقراض في توفير الرعاية البيطرية والمختبرات اللازمة لها.

السيدات والسادة

ان شعار المؤتمر لهذا العام هو من الهشاشة إلى القدرة على الصمود على المدى الطويل والذي ستجري مناقشته خلال هذه الدورة وهنا اود التأكيد انه من خلال الارقام التي ذكرتها في بداية البيان تعطي الدلالة الواضحة على الهشاشة والضعف وعدم القدرة على الصمود في المرحلة الحالية ونتيجة لهذه الاوضاع فقد صنفت بلادنا ضمن اربع دول في العالم بانها اصبحت على حافة الجوع . ويؤسفني هنا ان اقول بان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الايفاد قد علق انشطته في اليمن رغم قدم العلاقات منذ عام 1979م ، وأود ان ادعو السيد جلبيير انغبو رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الايفاد ان يتعاطى مع الاوضاع في اليمن بمقاربة جديدة تتناسب مع التحديات الحالية وتمكن من استئناف الصندوق لنشاطة في اليمن وهنا نقترح اعتماد مشاريع مشتركة مع منظمات الامم المتحدة العاملة في روما من اجل تنفيذ مشاريع طارئة وتنموية تتعلق ببناء الصمود للقطاع الزراعي ، كما نقترح النظر في امكانية تنفيذ جزئي للمشاريع التي كانت قيد التنفيذ قبل التعليق والنظر في جميع السبل والخيارات الممكنه لعودة واستئناف دعم وجهود الايفاد في اليمن .

ونحن اذ ندرك صعوبة الظروف الحالية وحجم التحديات الكبيرة التي تمر بها بلادنا نقدر كثيرا كافة الجهود التي تقدمها الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية والاقليمية ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر مركز الملك سلمان للإغاثة وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة وبعض المنظمات الدولية مثل الصليب الاحمر والهجرة الدولية وغيرهم كممولين رئيسين للقطاع الزراعي في ظل الازمة التي تمر بها بلادنا.

السيدات والسادة

إن بلادنا إذ تعبر عن عميق شكرها وتقديرها لما قدمه الصندوق من مساهمة في دعم جهود التنمية والتخفيف من الفقر في الريف اليمني قبل تعليق المشاريع فإننا على يقين بأن هذا الدعم للجهود الرامية لاستئصال الفقر الريفي سيستأنف في ظل فترة ولاية الرئيس السيد جلبيير انجبو كما إننا على يقين من أن خبرته الطويلة وقيادته الحكيمة والماهرة ستسهم في بلوغ آفاق جديدة من تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين في الدول النامية وصولاً للتنمية الريفية المستدامة .

في ختام كلمتنا هذه نشيد بما طرح من موضوعات في جدول الأعمال، ونتمنى لمؤتمرنا هذا كل نجاح ولكم التوفيق في إدارة أعمال هذا المؤتمر.

وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته